

Distr.: General
18 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية 2023

5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية

أولاً - مقدمة

1 - في عام 2022، أجرى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً للدعم المقدم من البرنامج في مجال الحماية الاجتماعية في الفترة 2016-2022. واتخذ التقييم نظرة استشرافية، بتقديم توصيات للاسترشاد بها في التوجه الاستراتيجي والبرنامجي للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي خلال الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2022-2025، وفي الجهود العالمية لتحقيق الغاية 1-3 من أهداف التنمية المستدامة "لتنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030". وقد أعد هذا التقييم وفقاً لخطة التقييم المتعددة السنوات للمكتب (DP/2022/6) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2022. ويرد الموجز التنفيذي للتقييم في الوثيقة DP/2023/17.

2 - وهذا هو أول تقييم مواضيعي عالمي بشأن الحماية الاجتماعية. ويغطي التقييم جميع مناطق عمليات البرنامج الإنمائي (أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ويضم الإطار الزمني للتقييم السنة الأولى بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وفترة انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي كانت الحماية الاجتماعية فيها أساسية للاستجابة والتعافي، وما تلاها من الأزمات والتحويلات الأخرى المرتبطة بها.

3 - ويكمن جوهر ولاية البرنامج الإنمائي في التركيز على عدم ترك أحد خلف الركب ودعم التحول الهيكلي للبلدان نحو مجتمعات أكثر شمولاً للجميع وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر قدرة على الصمود وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. ويرحب البرنامج الإنمائي بنتائج هذا التقييم المواضيعي وتوصياته السبع، التي ستسترشد



بها المنظمة في عملها في دعم البلدان في تنفيذ الجيل المقبل من خطط الحماية الاجتماعية على نحو يتماشى مع خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 والأهداف الإنمائية للألفية. وسيبني البرنامج الإنمائي عمله على المجالات التي حُددت على أنها مواطن قوة، مع الاستجابة للمجالات التي تحتاج إلى تعزيز.

ثانياً - الحماية الاجتماعية في السياق الإنمائي العالمي

لا يزال سكان العالم يعانون من نقص الحماية على نطاق واسع

4 - لا يزال أكثر من نصف سكان العالم يعانون من عدم إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية الشاملة التي تمكن الناس من مواجهة مخاطر الحياة. فعلى الصعيد العالمي، يحصل أقل من 20 في المائة من العمال العاطلين عن العمل على استحقاقات البطالة، ولا يحصل سوى 33 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على استحقاقات العجز، ولا يحصل على المساعدة الاجتماعية سوى 26 في المائة من الأطفال وأقل من 29 في المائة من الأشخاص الضعفاء. ولا يغطي نظام الحماية الاجتماعية الصحية ثلث سكان العالم، ولا يحصل أكثر من 20 في المائة من كبار السن على معاش تقاعدي⁽¹⁾. وتُترجم هذه الإحصاءات المذهلة إلى حيوات حقيقية وأسر ومجتمعات لا تزال تكافح يومياً.

5 - ورغم أن الحماية الاجتماعية تختلف من بلد إلى آخر، فإنها كثيراً ما تشير إلى مجموعة من السياسات والبرامج المصممة من أجل الحد من الفقر والضعف وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية. وتضم هذه السياسات والبرامج عادة، جملة أمور منها ما يلي: (أ) التأمين الاجتماعي (مثل التأمين ضد العجز، والتأمين ضد البطالة، ومعاشات الشيخوخة)؛ و (ب) المساعدة الاجتماعية (مثل التحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة، والمساعدة العينية، والإعانات، ومساعدة الأطفال، والمساعدة في مجال الإسكان، وبرامج التغذية المدرسية)؛ و (ج) مخططات وسياسات سوق العمل (مثل حقوق العمال، والعمل اللائق، وقوانين الحد الأدنى للأجور، ومعايير وأنظمة الصحة والسلامة المهنية). وساد اعتراف متزايد في مختلف البلدان بأهمية الحماية الاجتماعية كشرط مسبق لتعزيز النمو الشامل المستدام والحد من أوجه عدم المساواة. ويواصل العديد من البلدان استكشاف نهج جديدة للحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات الناس في القرن الحادي والعشرين.

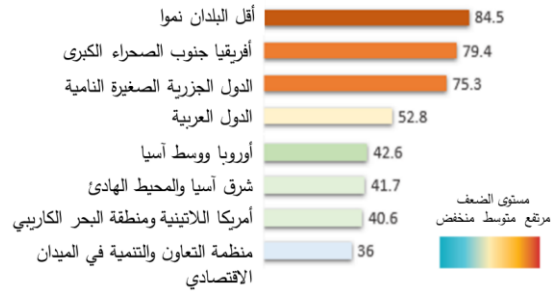
جائحة كوفيد-19 كمنقذة تحول في مجال الحماية الاجتماعية

6 - خلال الأيام الأولى لجائحة كوفيد-19، كان من الواضح أن مواطني الضعف القائمة تحد من قدرات البلدان والأفراد على الاستجابة، مما زاد من تقادم حالات الحرمان وعدم المساواة بين من يملكون ومن لا يملكون. وكانت البلدان ذات التغطية المحدودة بالحماية الاجتماعية والاعتماد الكبير للنتائج المحلي الإجمالي على تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل مما قلل الموارد المتاحة، أكثر عرضة للصدمة الاقتصادية والاقتصادية⁽²⁾.

(1) منظمة العمل الدولية (2021)، تقرير الحماية الاجتماعية العالمية للفترة 2020-2022: الحماية الاجتماعية في مفترق الطرق - السعي نحو مستقبل أفضل.

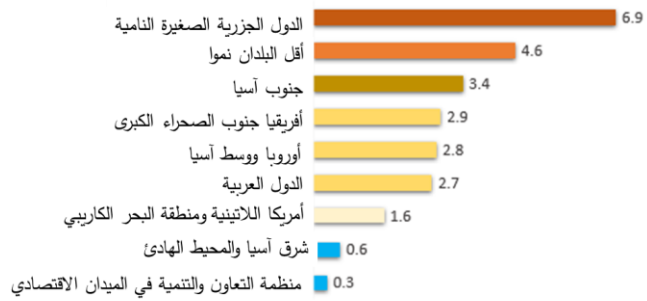
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، كوفيد-19 والتنمية البشرية: تقييم الأزمة، وتصور التعافي. نيويورك.

الشكل الأول: النسبة المئوية للسكان الذين لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية أو برامج عمل، حسب المنطقة و/أو التصنيف القطري



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، كوفيد-19 والتنمية البشرية

الشكل الثاني: تدفقات التحويلات إلى الداخل، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حسب المنطقة و/أو التصنيف القطري



7 - وأصبح 1,6 بليون عامل من العمال غير النظاميين على الصعيد العالمي، معظمهم من النساء في البلدان النامية، ممن يعملون بموجب قوانين عمل لا تكفل لهم سوى حماية محدودة أو لا تكفل لهم حماية على الإطلاق، أو يعملون بلا استحقاقات اجتماعية مثل المعاشات التقاعدية أو التأمين الصحي أو الإجازات المرضية المدفوعة الأجر، وبأجور أقل وفي ظروف غير آمنة، أكثر عرضة للخطر. وكشفت الجائحة أيضا عن مدى اعتماد المجتمع على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والمنخفضة الأجر التي تقوم بها المرأة، بسبب انخفاض فرص الحصول على خدمات الرعاية، وعدم المساواة في التقسيم الجنساني لأعمال الرعاية وتزايد احتياجات الرعاية.

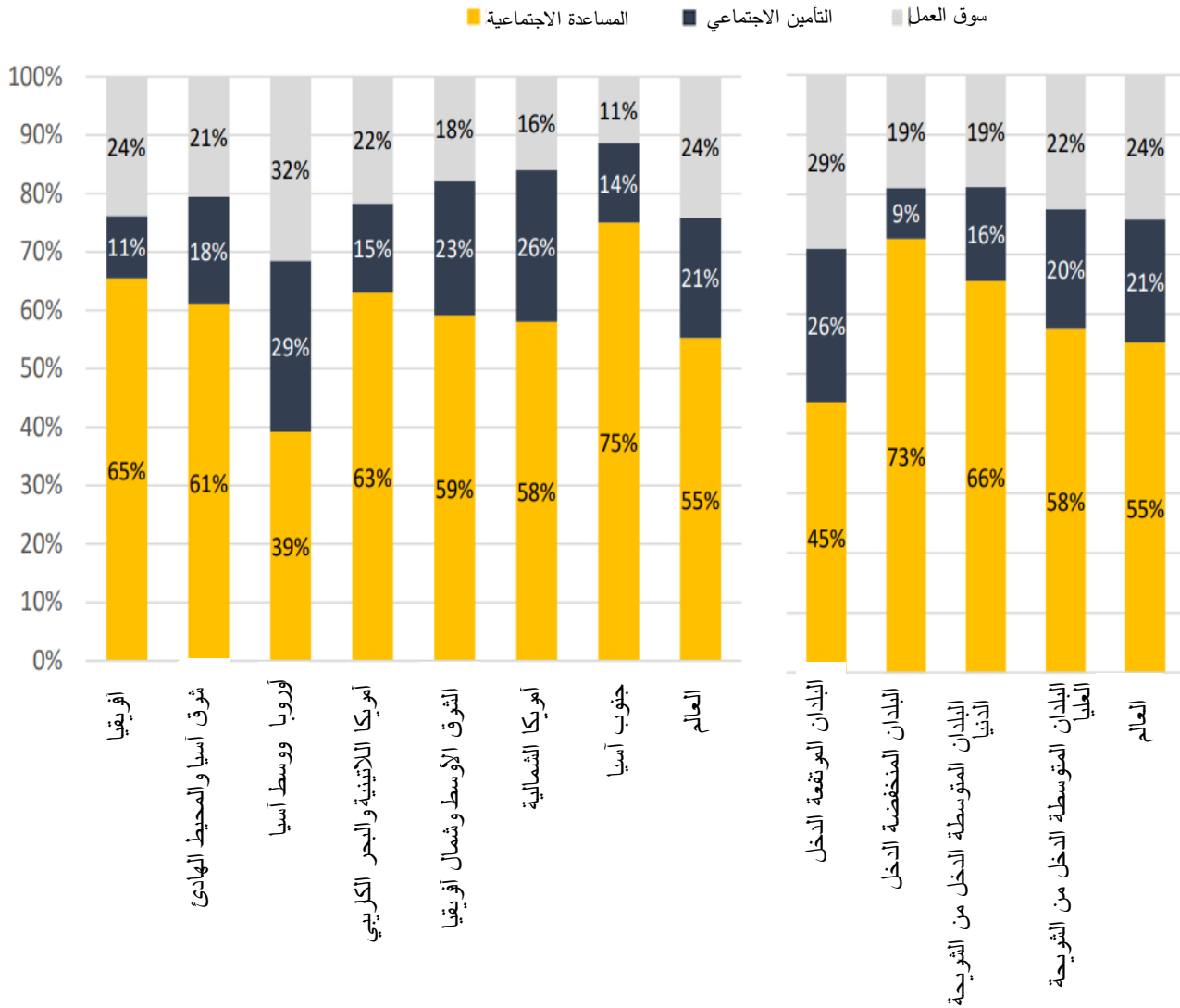
8 - وعلى الصعيد العالمي، أطلقت الاستجابة لكوفيد-19 جيلا جديدا من خطط الحماية الاجتماعية التي تستخدمها البلدان بمرونة غير مسبوقة. ففي السنوات الثلاث الماضية، ولدعم الفئات السكانية الأكثر ضعفا في التصدي للأثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، نفذ أكثر من 190 بلدا أكثر من 3 333 تدبيرا من تدابير الحماية الاجتماعية، حيث اعتمدت نسبة 73 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل، و 66 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الأدنى، على تدابير المساعدة الاجتماعية، مع استخدام التحويلات النقدية كأداة رئيسية (انظر الشكل الثالث)⁽³⁾. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برسم خرائط لاستجابات الحماية الاجتماعية في بلدان الجنوب في العالم⁽⁴⁾، أثناء الجائحة لتحسين فهم طرق تسجيل المستفيدين وتحديدهم، ونطاق التغطية، ومستويات الاستحقاقات، وتواريخ الإعلان عن التدابير وتنفيذها، والميزانية ومصدر التمويل، والمؤسسات المنفذة والأطر القانونية المعمول بها. وعلى الرغم من القيود والمزالق التي تعاني منها الحكومات، فإنه يمكن الإشادة بها لقدرتها على التكيف بسرعة ونشر الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال الوسائل الرقمية.

(3) البنك الدولي (أيار/مايو 2021)، الحماية الاجتماعية واستجابات الوظائف لكوفيد-19: مراجعة آنية للتدابير القطرية.

(4) حماد، م، وف. باسيل، وف. ف. سواريس. 2021. الممارسات المقبلة - الابتكارات في استجابات الحماية الاجتماعية لكوفيد-19 وما بعده. تقرير بحثي رقم 60. نيويورك وبرازيليا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل.

الشكل الثالث

مكونات استجابات الحماية الاجتماعية حسب المناطق وفئات الدخل القطرية



المصدر: البنك الدولي (أيار/مايو 2021).

9 - وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من نظم الحماية الاجتماعية مؤقتة وغير كافية. ولم يستهدف الكثير منها بشكل كاف أشد الفئات ضعفا، ولم تستعد منها هذه الفئات بالقدر الكافي. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، بما في ذلك استكشاف الحلول من أجل "الوسط المفقود"، وهم أولئك الذين لا يعتبرون فقراء مدقعا يؤهلهم للحصول على استحقاقات المساعدات الاجتماعية، ولكن مصدر عملهم لا يوفر لهم سوى القليل من الحماية، إن وجدت. وينبغي تسخير الزخم الذي ولدته الجائحة لدمج تلك التدابير القصيرة الأجل في نظم الحماية الاجتماعية لمساعدة البلدان على التعافي وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. وستحتاج البلدان إلى استكشاف وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية التي تتجاوز النظم العامة لتشمل برامج مختلطة التمويل تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والدعم الخيري، والاستثمارات ذات الأثر.

توسيع حدود الحماية الاجتماعية: نظم الحوكمة الرشيدة والخدمات المتكاملة والتغطية الشاملة

10 - على الصعيد العالمي، هناك حاجة إلى مواصلة الارتقاء بالدعوة السياسية حول الحماية الاجتماعية لتصل إلى خطط تنمية عالمية ووطنية. وينبغي ألا تقتصر الحماية الاجتماعية على التصدي للفقر المدقع، بل ينبغي أن تعالج مصادر ضعف الأفراد والوصول إلى الوسط المفقود، بما في ذلك فوائد وجدوى التغطية الصحية الشاملة وتغطية الجميع بالحماية الاجتماعية على سبيل المثال⁽⁵⁾. وكثير من خطط الحماية الاجتماعية ليست مصممة كحل طويل الأجل. وخلال الاستجابة لكوفيد-19، كانت التدخلات النقدية هي النوع الأكثر شيوعاً، لكن الأزمة أظهرت أن أنواعاً أخرى من البرامج مثل الرعاية والحماية من البطالة والتأمين الصحي عبر سلسلة الحياة، حظيت بطلب كثير عليها، وتحتاج إلى تعزيز. ويمكن أن يؤدي ضعف نظم الحوكمة، بما في ذلك الهيكل الإداري والمؤسسي والقانوني الذي تقوم عليه البرامج وتنفذ على أساسه، إلى إدامة الفجوات في التغطية ويجب معالجة ذلك. فمن شأن عدم المساواة في الحصول على الحماية الاجتماعية، إلى جانب التآكل المستمر للثقة في المؤسسات العامة، ووجود تصور بشأن تزايد الفساد، وارتفاع عدم المساواة الاقتصادية والاستقطاب السياسي، أن يقوض باستمرار الثقة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، مما يؤدي إلى تآكل الأساس لتأسيس عقد اجتماعي فعال.

11 - ويتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية في العصر الجديد للحماية الاجتماعية في التحول نحو نظم أكثر شمولاً وتكاملاً للحد من التجزؤ وزيادة الأثر الاستثماري. فبدلاً من معاملة الحماية الاجتماعية كمجموعة من البرامج المنفصلة، يسعى صانعو السياسات بشكل متزايد إلى تطوير أنظمة متكاملة توفر سلسلة متصلة من الدعم للأفراد والأسر على مدى الحياة. وثمة اتجاه آخر هو التركيز على الحماية الاجتماعية الشاملة. وفي حين أن برامج الحماية الاجتماعية المحددة الأهداف يمكن أن تكون فعالة في تلبية احتياجات محددة، فإن هناك اعترافاً متزايداً بفوائد البرامج الشاملة التي تقدم الدعم لجميع الأفراد والأسر المعيشية، بغض النظر عن دخلهم أو عوامل الهوية الأخرى. وفي عام 2005، وافقت جمعية الصحة العالمية على قرار يدعو الدول الأعضاء إلى العمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة للحد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة، وفي عام 2012، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يعترف بأن الرعاية الصحية الشاملة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، حقق حوالي 32 بلداً⁽⁶⁾ في جميع أنحاء العالم تغطية شاملة بالخدمات الصحية الأساسية، والتي أصبحت ممكنة من خلال مزيج من زيادة الإنفاق العام على الصحة والتأمين الصحي وتعزيز النظم الصحية. ولا يزال بعض هذه البرامج يواجه تحديات فيما يتعلق

(5) انظر، على سبيل المثال، المنتدى الاقتصادي العالمي، "الدخل الأساسي الشامل للجميع هو الحل لعدم المساواة التي كشفها كوفيد-19"، 17 نيسان/أبريل 2020، تم الاطلاع عليه في 5 نيسان/أبريل 2023.

(6) من الأمثلة على البلدان التي اعتمدت برامج للرعاية الصحية الشاملة كوبا، التي أنشأت في ستينيات القرن العشرين نظاماً وطنياً للرعاية الصحية يوفر الرعاية الصحية المجانية لجميع مواطنيها والمقيمين بصفة قانونية. ونفذت البرازيل نظامها الصحي الموحد في عام 1988، الممول من الضرائب والإعانات الحكومية. واعتمدت تايلاند خطة التغطية الشاملة في عام 2002، الممولة من الضرائب والإعانات العامة. وأدخلت رواندا نظام التأمين الصحي المجتمعي الخاص بها في عام 1999، الذي يغطي 90 في المائة من السكان، وخطة تأمين صحي وطنية للنسبة المتبقية البالغة 10 في المائة. واستحدثت غانا خطتها الوطنية للتأمين الصحي في عام 2003، الممولة من أقساط التأمين والضرائب والتمويل المقدم من المانحين. ووضعت المكسيك برنامجها للتأمين الشعبي (Seguro Popular) في عام 2004، الذي يغطي السكان غير المؤمن عليهم. وطورت الهند برنامج أيوشمان بهارات (Ayushman Bharat) في عام 2018، الذي يوفر تغطية صحية لحوالي 100 مليون أسرة منخفضة الدخل. ومع استمرار تطور احتياجات البلدان، ربما تكون بعض هذه البرامج قد تغيرت.

بنوعية الرعاية وإمكانية الحصول عليها على قدم المساواة، وكذلك بتأمين التمويل الكافي، ولكنها تُظهر جهوداً متضافرة نحو تعزيز نتائج صحية منصفة.

تحديد مصادر مستدامة لتمويل الحماية الاجتماعية

12 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان 37 بلداً من أفقر بلدان العالم البالغ عددها 69 بلداً إما معرضاً بشدة لخطر الدخول في حالة مديونية حرجة أو دخلها بالفعل، بينما أصبح بلد من كل أربعة بلدان متوسطة الدخل، التي يوجد فيها معظم من هم في حالة فقر مدقع، معرضاً بشدة لخطر الدخول في أزمة مالية. ويجب حماية الحيز المالي المتدهور بسرعة لتجنب المزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها في أكثر البلدان ضعفاً. وتتقلص الإيرادات الضريبية في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى تدابير التخفيف. وبرز موضوعان متكرران هما: الحاجة إلى توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لكي تصل إلى أشد الفئات ضعفاً من خلال التحويلات النقدية أو التأمين ضد البطالة؛ وتوسيع نطاق الدعم للوظائف والدخول وسبل العيش المفقودة، والعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وسلاسل الإمداد.

13 - ولتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية والرعاية الصحية وغيرها من أشكال المساعدة الاجتماعية، لكي تصل إلى الـ 55 في المائة الذين يفتقرون إلى الحماية، سيلزم استثمار يقدر بنحو 3,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽⁷⁾. ويمكن أن يكون لهذا الاستثمار آثار غير مباشرة كبيرة في بناء رأس المال الاجتماعي، وتحسين النتائج الصحية، والإنتاجية، وزيادة النمو الاقتصادي والاستقرار.

دور الأمم المتحدة في سد الفجوات بطريقة متسقة

14 - اضطلعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدور رئيسي في حفز العمل فيما بين الحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة للارتقاء بخطة الحماية الاجتماعية. ويسرت آليات التنسيق القطرية والإقليمية والعالمية القائمة المعارف والموارد من منظور السياسات والتخطيط والتمويل. ومنذ عام 2009، أدت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية إلى زيادة الوعي العالمي ودعت الحكومات إلى وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية، يشمل ضمانات أساسية في إطار الضمان الاجتماعي للحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والدخل، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

15 - وقام اتحاد مؤلف من 20 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها باستحداث أداة مشتركة بين الوكالات لتقييم الحماية الاجتماعية من أجل بناء القدرات لتحسين تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها وزيادة التنسيق. وبناء على توصية من الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، أنشئ في عام 2012 مجلس التعاون المشترك بين الوكالات المعني بالحماية الاجتماعية، الذي يضم ممثلين عن المنظمات الدولية والمؤسسات الثنائية، لتعزيز التنسيق العالمي والدعوة بشأن قضايا الحماية الاجتماعية وتنسيق التعاون الدولي في الإجراءات التي يحركها الطلب التي تتخذها البلدان.

16 - ولتسهيل التنسيق داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، دعم الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد المجالات التحويلية الرئيسية للاستثمار، بتعزيز البرامج المشتركة في أكثر من 25 بلداً حول العالم. ومنذ إنشائه، مول الصندوق التزامات عبر 225 برنامجاً بقيمة 258 مليون

(7) منظمة العمل الدولية (2021).

دولار، يركز 69 منها على الحماية الاجتماعية، ويتم توجيهها من خلال 31 كيانا تابعا للأمم المتحدة في 118 فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة. ولمعالجة الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم وتراجع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلق الأمين العام **المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل** لزيادة التنسيق داخل النظام المتعدد الأطراف وتيسير خلق 400 مليون وظيفة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل 4 بلايين شخص مستبعدين حاليا من هذه الاستحقاقات.

ثالثا - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية وقيمه المضافة

النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الحماية الاجتماعية

17 - تركز مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحماية الاجتماعية بشكل راسخ على نهج التنمية البشرية الذي يهدف إلى تضيق الفجوات في القدرات الأساسية (التعليم والصحة ونتائج العمر المتوقع) وتعزيز القدرات المتقدمة تدريجيا (نوعية التعليم والرعاية الصحية) التي ستمنح المواطنين الحرية والفرصة ليعيشوا الحياة التي يصبون إليها. ويرتكز **عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تدابير الحماية الاجتماعية على الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025**، وتحديد الحل المميز 1، الذي يدعو إلى إحداث انطلاقة كبرى لتمكين 100 مليون شخص، من بينهم السكان المهمشون والمستبعدون، من الإفلات من الفقر المستمر والمتعدد الأبعاد وإنهاء أوجه الضعف المستمرة المتعددة الأبعاد⁽⁸⁾. وهو يعزز الحلول الإنمائية المتكاملة عبر الحوكمة المستجيبة والخاضعة للمساءلة، وبناء القدرة على الصمود والاستدامة البيئية (انظر الشكل الرابع أدناه).

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، الإصدار الثاني من تدابير برنامج الأمم المتحدة المتعلقة بالحماية الاجتماعية، نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

الشكل الرابع

العرض المتكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحماية الاجتماعية*



* يتمحور العرض حول 12 حلاً للحماية الاجتماعية تشمل المكونات المواضيعية الرئيسية الثلاثة بهدف دعم 120 بلدا بحلول عام 2025.

18 - كجزء من جهوده لدعم القضاء على الفقر، استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 مؤشر "عدم ترك أحد خلف الركب" الذي يحدد 18 فئة ذات أولوية مستهدفة أثناء تنفيذ المشروع. وتشمل هذه الفئات: الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية؛ والأشخاص المتأثرين سلباً بالنزاع المسلح أو العنف المسلح؛ والمشردين داخليا؛ والأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد؛ والنساء؛ والشباب؛ والأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية؛ واللاجئين؛ والعاطلين عن العمل؛ والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيستمر استخدام هذا المؤشر لرصد كيفية استهداف البرنامج الإنمائي للفئات الضعيفة في برامجه الشاملة، بما في ذلك حافظة الحماية الاجتماعية.

حافضة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية

19 - قدم البرنامج الإنمائي باستمرار الدعم إلى الحكومات في البلدان المستفيدة من البرامج في تصميم وتنفيذ نظم وخطط الحماية الاجتماعية. وفي عام 2022، ارتبطت نواتج البرامج القطرية لنحو 45 مكتبا قطريا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ارتباطا مباشرا بنواتج الخطة الاستراتيجية بشأن الحماية الاجتماعية. ويبين الشكل الخامس أدناه البلدان التي تستحث فيها الحماية الاجتماعية العمل على اتخاذ الإجراءات البرنامجية للبرنامج الإنمائي. وفي بلدان أخرى، تُعمم الحماية الاجتماعية في مجالات مواضيعية أخرى. ويرد أدناه وصف لمجموعة فرعية توضيحية من حافضة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية.

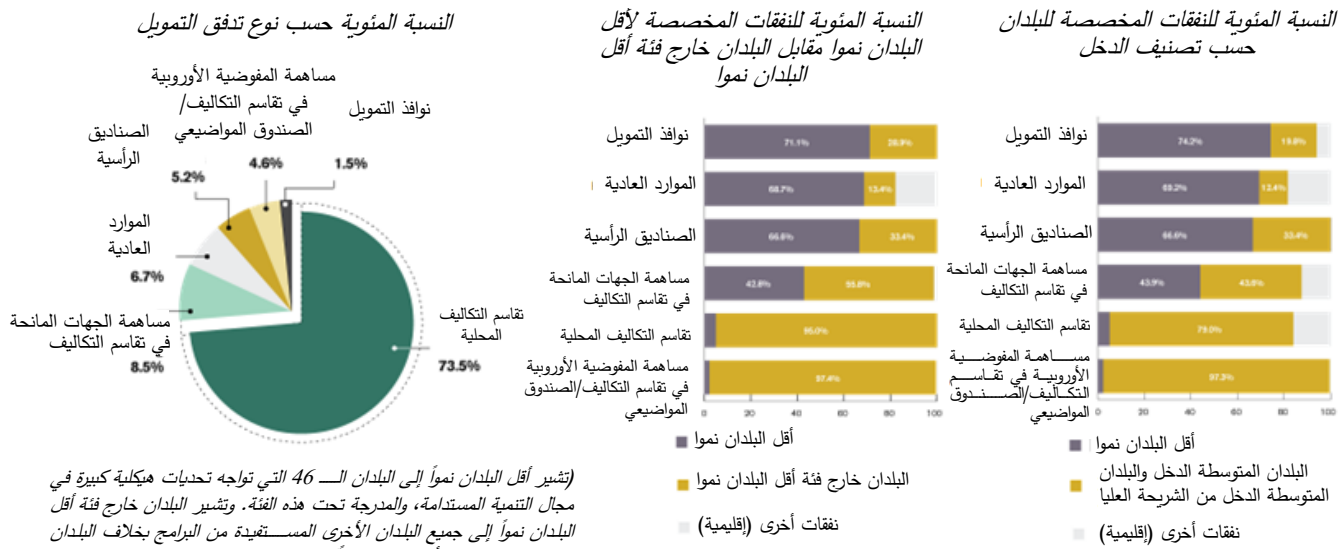
20 - وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم أقل البلدان نموا لتوسيع نطاق آليات الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، والفعالة في مواجهة الصدمات، والقابلة للتكيف والمستدامة ماليا، بما يتماشى مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للفترة 2022-2031. وفي حين أن عرض الحماية

الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل جميع التصنيفات القطرية، فإن الأولوية الرئيسية هي دعم أقل البلدان نمواً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

21 - وفي إطار ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن كبر حصة الحكومة في تقاسم التكاليف المحلية المستثمرة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في إطار حافظة الحماية الاجتماعية (بين أعوام 2018-2021) يمكن اعتبارها بمثابة نقصان عام في نفقات البرنامج الإنمائي في البلدان المنخفضة الدخل، ولكن هذا ليس هو الحال. (انظر الأرقام الواردة أدناه التي تشير إلى أن أكثر من 69 في المائة من الموارد العادية مخصصة للبلدان المنخفضة الدخل). ويوجّه ما بين 66 و 75 في المائة من التمويل من الموارد العادية ونوافذ التمويل والصناديق الرأسية إلى أقل البلدان نمواً. وتتسم الأموال التي تقدمها الجهات المانحة على أساس تقاسم التكاليف بالتوازن النسبي بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى.

الشكل الخامس

تدفق التمويل للفترة 2018-2021



دعم تحديث نظم الحماية الاجتماعية لتصبح نماذج متكاملة لتقديم الخدمات وتعزيز المؤسسات

22 - بالشراكة مع وزارة العمل والحماية الاجتماعية لسكان كازاخستان، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديث نظام الحماية الاجتماعية عن طريق تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وتوجيهها، وكذلك تعزيز نموذج متكامل لتقديم الخدمات. وفي تونس، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية، من خلال سبل منها تنفيذ برنامج وطني للضمان الاجتماعي للأسر المنخفضة الدخل. وقدم البرنامج دعماً تقنياً في وضع سجل اجتماعي وإنشاء وكالة وطنية للحماية الاجتماعية.

تصميم تدابير الحماية الاجتماعية مع وضع الفئات الأشد ضعفاً في الاعتبار

23 - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حكومة كمبوديا لتوسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية لتشمل المناطق الريفية، بسبل منها إعداد سجل اجتماعي، وتنفيذ برنامج للتحويلات النقدية للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة، ووضع خطط للحماية الاجتماعية للعمال غير النظاميين في قطاعات مثل الزراعة ومصائد الأسماك والبناء. وما فتئ البرنامج يدعم الحكومة ببرنامج لتحديد الأسر المعيشية الفقيرة، وهو نظام مجتمعي لتحديد الفقراء على نطاق البلد، وعنصر حاسم في جهودها الرامية إلى تحقيق الرعاية الصحية الشاملة. ويشجع برنامج تحديد الأسر المعيشية الفقيرة ويتيح تبادل البيانات على نطاق النظام الحكومي، ويسر على القطاعات المختلفة توجيه الدعم التكميلي إلى نفس الأسر المعيشية الفقيرة التي تمتلك بطاقات توصلها للحصول على حصص. وتُعطى الأسر المعيشية التي لديها أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا وغيرها من الفئات الضعيفة وزناً إضافياً في المنهجية لضمان أن تكون أهلاً للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية المجانية والمنح الدراسية. وبالتالي يتيح برنامج تحديد الأسر المعيشية الفقيرة تنسيق الحماية الاجتماعية عبر الوزارات والإدارات والوكالات لضمان أن تتولى نقطة تنفيذ واحدة تقديم الاستحقاقات الشاملة للحماية الاجتماعية. وفي نيبال، ركز الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي على الاستجابة في مجال الحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية المتضررة من الزلزال من خلال توفير دخل أساسي مؤقت.

24 - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، حكومة إندونيسيا في نشر الحماية الاجتماعية الأكثر فعالية في الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً، باستخدام خطط شاملة للجميع، قادرة على الاستجابة والتكيف مع الصدمات المتصلة بالمناخ والكوارث الأخرى. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى حكومة زمبابوي في وضع نظم للحماية الاجتماعية مراعية للاعتبارات الجنسانية ومستجيبة لاحتياجات الفئات الأشد ضعفاً. ويعمل البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني لتوفير التحويلات النقدية للأسر المعيشية الضعيفة ودعم سبل عيش النساء والشباب. وفي الصومال، عمل البرنامج مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوفير تحويلات نقدية غير مشروطة للأسر المعيشية الضعيفة. وفي الهند، دخل البرنامج الإنمائي في شراكة مع شركة يونيليفر المحدودة لتعزيز اقتصاد دائري شامل من خلال الإدماج الاجتماعي لسائيس (جامعي النفايات) في قطاع إدارة النفايات في البلد، حيث من المتوقع أن تستفيد 100 000 أسرة. وفي عام 2020، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة استقصائية لـ 9 300 من جامعي القمامة في 14 مدينة في 10 ولايات هندية لفهم ظروفهم الديمغرافية وظروف عملهم ودخلهم وظروفهم المالية والسكنية إلى جانب مستويات تسجيلهم في تدابير الحماية الاجتماعية وإمكانية حصولهم عليها. ودعم البرنامج الإنمائي رقمته الخدمات العامة وحلول الحوكمة الإلكترونية ذات الصلة بالقطاع العام لتيسير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك في بوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 والحماية الاجتماعية

25 - كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف وتجزؤ أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة من قبل، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين عادة ما يتخلفون عن الركب. ومع تعمق الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة

الناجمة عن الجائحة، قامت العديد من البلدان بتعزيز أو توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية أو التحويلات النقدية القائمة للوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم العاملون في القطاعات غير النظامية والعاملون لحسابهم الخاص والعمال المنزليون والعاملون بلا أجر في مجال الرعاية والمهاجرون والمشردون داخليا. وفي عام 2020، قدم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *الدخل الأساسي المؤقت: حماية الفقراء والضعفاء في البلدان النامية*، تقديرات للحد الأدنى من الدخل المضمون فوق خط الفقر للأشخاص الضعفاء في 132 دولة نامية⁽⁹⁾. ومنذ ذلك الحين، بدأ البرنامج الإنمائي العمل على تنفيذ توسعات في التحويلات النقدية أو ما شابهها عبر المناطق، حيث قدم الدعم في باكستان وناميبيا وهندوراس (نظام التحويل القائم على القسائم).

26 - وعلى الرغم من تزايد عدد البلدان التي استثمرت في الحماية الاجتماعية أثناء الجائحة، فلا تزال أنظمة الحماية الاجتماعية لا تشمل بشكل منهجي الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وفئات سكانية رئيسية. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية *قائمة مرجعية للبلدان لتقييم مدى كفاية وشمولية برامج وسياسات الحماية الاجتماعية التي تشمل هؤلاء السكان*.

27 - وأدى كوفيد-19 إلى تراجع صارخ في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتشكل التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تفاعلات بين العديد من النظم العالمية، وكوفيد-19، والجهود الخاصة التي تبذلها المجتمعات الوطنية والمجتمع العالمي للتصدي للجائحة، و (إعادة) وضع نفسها على مسارات التنمية المستدامة المتسارعة. وقام البرنامج الإنمائي ومركز باردي (جامعة دنفر) بمحاكاة سيناريوهات مسار أثر الجائحة على أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك سيناريو الضرر الشديد، حيث يتأخر الانتعاش الاقتصادي، مما يزيد من إضعاف قدرة الحكومات على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الدراسة أيضا سيناريو "دفع أهداف التنمية المستدامة" لتوضيح أنواع الاستثمارات اللازمة لتسريع التقدم بحلول عام 2030، بما في ذلك زيادة كفاءة الحوكمة، والتغييرات السلوكية (الإنتاج والاستهلاك)، والاستثمارات الكبيرة (الرقمنة والتعافي الأخضر)، والاستثمارات في الحماية الاجتماعية.

رابعاً - النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقييم

28 - يرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنتائج التقييم لأنها توفر أدلة تسترشد بها التعديلات اللازمة في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز عملها في مجال الحماية الاجتماعية. ويسره أن ينوه بموقف التقييم بشأن الملاءمة والأهمية المتزايدة لنهج البرنامج الإنمائي للحماية الاجتماعية في سياقي التنمية والأزمات على حد سواء، والتقدير الذي حظيت به رؤيته الفريدة بشأن الدعم المترام للاحتياجات القائمة في مجال الحماية الاجتماعية وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات المتفاقمة في المستقبل.

29 - ويشيد البرنامج الإنمائي بشمولية وعمق هذا التقييم المواضيعي الأول بشأن الحماية الاجتماعية، ويشدد على أن عمله المتعلق بالحماية الاجتماعية يتجلى في العديد من التقييمات التي تشمل المجالات المواضيعية ذات الصلة، فضلا عن البرامج العالمية والإقليمية والقطرية. وغالبا ما تتلاقى هذه التقييمات

(9) أشار التقرير إلى إمكانية تفعيل دخل أساسي مؤقت لمدة ستة أشهر ضمن حدود القدرات المالية والإدارية لمعظم البلدان النامية، بمتوسط 1,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، أو حوالي ثلث ما كان من المتوقع أن تدفعه هذه البلدان لخدمة الدين الخارجي في عام 2020.

مع نتائج هذا التقييم بشأن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي، والحاجة إلى نُهج متكاملة، وإلى توسيع نطاق التدخلات. وأشار **تقييم الخطة الاستراتيجية والبرنامج الإقليمي للبرنامج الإنمائي** في عام 2017 إلى التركيز الشامل للبرنامج الإنمائي على أفقر الفقراء، وسلط الضوء على مساهمته في تهيئة بيئات تمكينية لدعم الحكومات في وضع سياسات لصالح الفقراء وتوسيع نطاق القدرات المحلية في مجال الحماية الاجتماعية.

30 - ويعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره للنتائج الإيجابية التي توصل إليها التقييم بشأن مدى استحدثائه لعرض عالمي ملائم يتوافق مع المواضيع الرئيسية لسياسات وممارسات الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي، وعن كيف تستند قوته الرئيسية إلى تركيزه على ربط أدوات الحماية الاجتماعية بمبادرات انقاء المخاطر، والتعافي، وحماية البيئة، وتعزيز سبل المعيشة، والتحول الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والصدمات المناخية. ويرحب البرنامج الإنمائي كذلك بالاعتراف بأن نهجه المتعدد المستويات والمتعدد أصحاب المصلحة يتماشى مع النماذج الناشئة لتعزيز الحماية الاجتماعية. وفي حين أن التقييم يحدد الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي باعتبارها متجددة في نهجه المتعدد القطاعات، ويؤكد أن أهمية الحماية الاجتماعية كمجال عمل تنعكس في تخطيط البرامج الإقليمية، فإن البرنامج الإنمائي يشير إلى أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لضمان تطور هذه السمات الرئيسية لنهجه إلى عروض واضحة لبرامج الحماية الاجتماعية تقدمها المكاتب القطرية.

31 - ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنتيجة التي تم التوصل إليها ومفادها أن الدعم المقدم لبرامج التحويلات النقدية قد مكن من تحسين استهداف المستفيدين وأسهم في تحسين نظم الحكومة عموماً لتحديد المستفيدين. وفي حين أن مشاركة البرنامج الإنمائي في هذا المجال تعتبر تحويلية في بلدان مختارة، فإنه يشير إلى وجود فرص إضافية لتبسيط التحويلات النقدية المقدمة من جهات فاعلة غير حكومية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن دعم التحويلات النقدية كان حاسماً في توفير القوت وتعزيز سبل العيش في سياقات الأزمات، فإن دمجها مع أنظمة الحماية الاجتماعية الطويلة الأجل تتعرق نتيجة غياب مؤسسات قوية في البلدان الهشة التي تواجه أزمات مطولة.

32 - وعموماً، يقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوصيات السبع التي قدمها التقييم وسيسعى باستمرار إلى **تحسين حافظته المتعلقة بالحماية الاجتماعية** عن طريق الحد من أوجه الضعف إزاء المخاطر والصدمات، وتمكين المستفيدين عن طريق زيادة القدرات الإنتاجية والقدرات الجديدة للأسر المعيشية الضعيفة، وبناء مجتمع أكثر عدلاً قائم على الإنصاف من خلال معالجة الدوافع الهيكلية للفقير، وعدم المساواة والضعف. وترد أدناه تفاصيل عن الكيفية التي سيعالج بها البرنامج الإنمائي كل توصية. وترد في المرفق مصفوفة مفصلة تتضمن إجراءات رئيسية ملموسة وقابلة للقياس لكل توصية.

التوصية 1

33 - يقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوصية ويعترف بأهمية استكشاف تقارب الحماية الاجتماعية مع مجالات أخرى مثل الحوكمة، والنمو الشامل، والتمكين الاقتصادي، والصحة، والقدرة على الصمود، والبيئة. ويستثمر البرنامج الإنمائي بالفعل في البرمجة المتكاملة والسياسات والبيانات والمعارف.

34 - وسيعتمد التكامل الاستراتيجي على فهم مشترك للحماية الاجتماعية، وأوجه الترابط بينها وبين المجالات المواضيعية الأخرى، وقدرة المنظمة على تحويل التدخلات المستقلة والمتخصصة والقطاعية إلى عروض إنمائية متماسكة ومتآزرة، استناداً إلى طلب البلدان الشريكة. وتركز استراتيجية البيانات في البرنامج

الإئمائي (2023-2025) على قابلية التشغيل البيئي للبيانات بين الحلول المميّزة المختلفة، وتسلسل مزيداً من الضوء على الطرق التي يمكن أن تتقاطع بها الحماية الاجتماعية مع المجالات الأخرى. وسيقوم البرنامج الإئمائي، من خلال منصة البيانات المستقبلية التابعة له، بترسيخ عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة وتحسين فهمه للصلات وأوجه الترابط بين الحماية الاجتماعية والمجالات المواضيعية الأخرى. وسيواصل البرنامج الإئمائي، من خلال تسخير الذكاء الجماعي للمركز العالمي للمعارف التابع له، تسهيل تبادل المعارف والخبرات عبر مختلف الحلول المميزة، وتعزيز النهج الشاملة للتصدي لتحديات الحماية الاجتماعية ودعم وضع حلول شاملة وفعالة ومؤثرة.

35 - وبالإستفادة من ميزته النسبية وبالشراكة مع الحكومة والشركاء الإئمائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، سيدعم البرنامج الإئمائي البلدان في تعزيز نظمها للحماية الاجتماعية، وجعلها قادرة على مواجهة الصدمات، وواعية بالمخاطر، وشاملة للجميع، ومرعية للمنظور الجنساني. وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي إطار البرنامج العالمي "الحكومة من أجل الناس والكوكب"، سيقوم البرنامج الإئمائي برسم خرائط لـ "نقاط القوة" المتصلة بالحكومة في دعم نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات بيانات الحكومة. وسيتم تطوير إطار العمل الاجتماعي في مجال البيئة والقدرة على الصمود لضمان الإدماج المنهجي لعناصر الحماية الاجتماعية في قائمة الصناديق الرأسوية. وسيكفل البرنامج الإئمائي كذلك تعميم أبعاد الحماية الاجتماعية في تعهد الزعماء من أجل الطبيعة ومسارات عمله وأهدافه ذات الصلة.

التوصية 2

36 - يسلم البرنامج الإئمائي بضرورة تقديم توجيهات عملية للمكاتب القطرية بشأن وضعها الاستراتيجي، ومن ثم يقبل التوصية 2. وسيواصل البرنامج الإئمائي، بوصفه شريكاً إئمائياً موثقاً به، تقديم خدمات استراتيجية متكاملة، بالعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعم الحكومات في صياغة استراتيجياتها ومبادراتها الموجهة نحو التصدي للتحديات الإئمائية المعقدة والمتعددة، باستخدام مجموعة من الأصول والأدوات والخدمات العالمية المصممة خصيصاً للسياقات القطرية. ويلتزم البرنامج بتقديم الدعم للبلدان في تقييم وتحديد المخاطر ونقاط الضعف التي يواجهها سكانها، مما يمكن من وضع حلول للحماية الاجتماعية واعية بالمخاطر ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لكل بلد، وقادرة على التصدي للمخاطر الاجتماعية القائمة.

37 - وفيما يتعلق بتعزيز دعم الحماية الاجتماعية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، سيوسع البرنامج الإئمائي نطاق دعمه للبلدان لمعالجة القيود الرئيسية التي تعترض الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك تمويل السياسات (على سبيل المثال، الحيز المالي المحدود، وارتفاع مستويات المديونية، وارتفاع التكاليف المدفوعة من جيب المواطن)، وتصميم السياسات وتنفيذها (على سبيل المثال، تحديات التغطية بسبب ارتفاع مستويات الطابع غير النظامي) والاقتصاد السياسي (على سبيل المثال، غياب أو ضعف العقود الاجتماعية).

التوصية 3

38 - في إطار عرضه المؤسسي بشأن الحماية الاجتماعية، الذي يولي تركيزاً إضافياً للاستدامة البيئية، يقبل البرنامج الإئمائي تماماً التوصية 3. ويلتزم البرنامج الإئمائي بتعزيز الصلة بين الحماية الاجتماعية

والتحول الأخضر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الفئات الضعيفة وفقدان الوظائف الناتج عن التحول الأخضر، وإرساء حماية اجتماعية شاملة ومراعية للمنظور الجنساني وقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ، ودعم الأفراد والأسر المتضررة من التدهور البيئي والإنتاج غير المستدام. ويلتزم البرنامج الإنمائي باستخدام منصة البيانات المستقبلية التابعة له لدعم تحسين فهم أوجه الترابط بين الحماية الاجتماعية والتحول الأخضر، بما في ذلك سيناريوهات تقييم الأثر.

39 - ولتعزيز سياسات سوق العمل النشطة، يلتزم البرنامج الإنمائي بدعم البلدان في توسيع حلول شاملة للجميع لسوق العمل، تأخذ في الحسبان التحديات التكنولوجية ومستقبل العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيوفر تطوير مرقب تعقب النمو الشامل، الذي سيتم تجربته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قائمة بسياسات سوق العمل النشطة للمكاتب القطرية ولوإضعي السياسات لاعتمادها في سياقاتهم الوطنية. وتركيزاً على الطلب على العمالة، سيضمن ذلك تقييم التدخلات التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لزيادة إنتاجية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز العمل اللائق والنمو الشامل. وسيتم استكمال هذا العمل من خلال وضع إرشادات لتصميم سياسات سوق العمل النشطة التي تمكن من خلق فرص العمل وبناء قوة عاملة قادرة على الصمود في سياق التحول الأخضر.

40 - وسيقوم البرنامج الإنمائي، من خلال مركز اسطنبول الدولي التابع له لتنمية القطاع الخاص، بوضع إطار لمشاركة القطاع الخاص في تنمية المهارات، بما في ذلك الأدوات والإرشادات المتعلقة بالمو والمجالات ذات الأولوية مثل المهارات الرقمية، والمهارات الخضراء، ومهارات القرن الحادي والعشرين، ومستقبل العمل، فضلاً عن تمويل التدخلات في هذه المجالات.

التوصية 4

41 - يسلم البرنامج الإنمائي بضرورة تعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية بهدف التصدي للفقر والضعف والاستبعاد الاجتماعي وتعزيز القدرة على الصمود. وبالتالي فهو يقبل التوصية 4. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة في السياسات الرامية إلى الارتقاء بخطة الحماية الاجتماعية في بداية الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق، وكذلك الكوارث الطبيعية (على سبيل المثال، من خلال تقييمات احتياجات ما بعد الكوارث، وإطار التعافي من الكوارث، وتقييمات احتياجات التعافي من الجائحة، وما إلى ذلك)، بسبل منها الاستجابة والإصلاح الطويل الأجل لأنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين في السياسات، بما في ذلك مع الحكومات وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية.

42 - والبرنامج الإنمائي ملتزم بضمان أن يجري تصميم مبادرات الحماية الاجتماعية في البلدان المتأثرة بالأزمات والنزاعات على نحو يستهدف أكثر الفئات السكانية ضعفاً، بمن فيها المشردون داخليا واللجوء وغيرهم من المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية. وسيقوم البرنامج بتقييم خبرته في مجال الحماية الاجتماعية وإدماج المشردين داخليا، ويضع توجيهات في مجال السياسات بهدف تحديد نقاط الدخول لمواجهة التحديات التي تواجه الحماية والإدماج الاجتماعيين. وسيتولى البرنامج وضع ونشر وثائق توجيهية بشأن إدماج خطط الحماية الاجتماعية والتأمينات من خلال الحوارات المتعلقة بالسياسات، وسبل كسب العيش، والتعافي الاقتصادي في حالات الأزمات وما بعد الأزمات (منها وحدة عن الحماية الاجتماعية). وأخيراً، سيزيد البرنامج الإنمائي دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية لتنفيذ تدابير الحماية

الاجتماعية استنادا إلى مؤشر الضعف للفقر المتعدد الأبعاد، ولبناء القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود لفقراء المناطق الحضرية وغيرهم من الفئات المهمشة.

التوصية 5

43 - يقبل البرنامج الإنمائي تماما هذه التوصية، وهو ملتزم بتوسيع نطاق استخدام الرقمنة في الحماية الاجتماعية. وسيواصل الدعوة إلى أن تستخدم البلدان الرقمنة لبناء السجلات الاجتماعية والاحتفاظ بها، وتبوع أنظمة الدفع الرقمية، وزيادة الشفافية، وتحسين آليات الرصد والتقييم، واستخدام الرقمنة والتعلم الآلي لوضع تحليلات تنبؤية للكشف عن الاحتيال في مجال التأمين الاجتماعي، وتوفير خدمات واستحقاقات الحماية الاجتماعية الأخرى. وعلى المستوى القطري، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع الحكومات في بناء منصات رقمية تمكن المواطنين من الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية والاستفادة منها، وتيسير الحوار والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع مبادرات ومشاريع رقمية مشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون عمل البرنامج الإنمائي بشأن تطوير البنية التحتية الرقمية العامة، مثل منصات الهوية الرقمية وأنظمة الدفع، بمثابة لبنات بناء أساسية للابتكارات والخدمات الرقمية التي تعود بالنفع على الجميع.

44 - وسيستخدم البرنامج، من خلال مكتبه الرئيسي للشؤون الرقمية، برنامجه الحالي للياقة الرقمية وشبكة دعاة الرقمية وجماعات الممارسة الرقمية، للاستفادة بشكل أفضل من الرقمنة في دعم مبادرات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك وضع دليل رقمي بشأن الحماية الاجتماعية. وسيعزز البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى تشجيع قابلية التشغيل البيئي بين السجلات التأسيسية (التسجيل المدني والإدارة الوطنية) وسجلات الحماية الاجتماعية من خلال عمليات الرقمنة الشاملة. وأخيرا، سيسعى البرنامج جاهدا لسد الفجوة الرقمية من خلال الانخراط بشكل هادف مع القطاع الخاص وضمان أن تكون مبادرات تنمية المهارات متوائمة ومستجيبة مع متطلبات سوق العمل.

التوصية 6

45 - يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية تمام القبول، وهو ملتزم بالاستفادة من الشراكات القائمة والسعي إلى إقامة شراكات جديدة، وخاصة مع القطاع الخاص، للتمكين من اتباع نهج أكثر شمولية وتكاملا لدعم النظم الوطنية للحماية الاجتماعية. ويولي البرنامج الأولوية للشراكات في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطية السكان بالخدمات الاجتماعية. وسيواصل العمل عن كثب مع الكيانات الحكومية في البلدان المعنية، وهو ملتزم بتطوير الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، لا سيما في سياق المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل.

46 - ويوافق البرنامج على ضرورة إيلاء الأولوية لمشاركة أعمق للقطاع الخاص في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل، وتنمية المهارات، وتمويل الحماية الاجتماعية. وسيسعى إلى ضمان زيادة مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ مبادرات تهيئة فرص العمل وتنمية المهارات. ومن خلال العمل مع الكيانات الرئيسية في القطاعين العام والخاص، سيقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز استجابة نظم المهارات الوطنية وشمولها؛ وتمكين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من اكتساب المهارات اللازمة للتحوّل الرقمي الشامل؛ والمساعدة في الحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء والتهميش للمحرومين

بسبب الطبيعة المتغيرة للعمل. وسيواصل البرنامج التركيز على دعم وجلب التمويل من القطاع الخاص للعمل المجتمعي.

التوصية 7

47 - يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية تمام القبول، وهو ملتزم بالنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال وضع استراتيجيات وبرامج وطنية ودون وطنية للحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني ومعالجة المعايير الجنسانية المؤسسية التي تؤثر سلباً على تقديم الخدمات. ولبناء القدرة على الصمود، سيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للمعوقات المتصلة بالمساواة الجنسانية (مثل التمثيل المفرط للمرأة في العمالة غير النظامية) وعلى دعم تطوير اقتصاد الرعاية ونظم الرعاية التي تعمل بشكل جيد والتي تعترف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتصلها وتعيد توزيعها. وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، سيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على الأمن الاقتصادي للمرأة وتمكينها للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التحول الأخضر، وعلى معالجة مواطن الضعف الجنسانية بسبب الصدمات المناخية.

48 - وسينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مختبراً تعلم عالمياً بشأن الاقتصادات التي تراعي المساواة بين الجنسين للارتقاء بالقدرة المؤسسية على تصميم وتنفيذ برامج تتضمن خطة للاقتصادات التي تراعي المساواة بين الجنسين مع توسيع نطاق نظم الرعاية والحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُعد البرنامج مبادرة "الاقتصاد القائم على المساواة"، وهي مبادرة عالمية تهدف إلى توسيع نطاق العمل الجاري الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق اقتصادات تسودها المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) توسيع نطاق نظم الرعاية؛ و (ب) عمل سياسات المالية العامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛ و (ج) البيانات والأدلة اللازمة لتوجيه عملية صنع السياسات.

خامساً - مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين: عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية في المستقبل

49 - نظراً لأن أكثر من نصف سكان العالم لا يحصلون إلا على حماية اجتماعية جزئية أو لا يحصلون على أي حماية اجتماعية، فإن قدرتهم على تحمل الصدمات محدودة. وقبل جائحة كوفيد-19، كان العالم بالفعل في حالة من الفوضى بسبب موجات الاحتجاج والاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت منذ عام 2019. وتأكدت من جديد دلائل الحاجة الماسة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد عندما شاعت الجائحة، تاركة أكثر من 180 دولة تتبنى تدابير الإغلاق أو البقاء في المنزل من أجل التباعد الاجتماعي⁽¹⁰⁾. واضطرت الحكومات إلى الاستجابة بسرعة، إما باتخاذ تدابير مؤقتة أو طويلة الأجل، نظراً للعدد الكبير من الأشخاص الضعفاء غير القادرين على تحمل الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وتعيد بلدان كثيرة الآن النظر في سياساتها، وتصميم الحماية الاجتماعية لضمان قدرتها على التصدي للصدمات والتكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

50 - وفي السنوات القليلة المقبلة، سيشهد العديد من أفقر الاقتصادات نمواً منخفضاً وغير كافٍ لتوسيع حيزها المالي لتمويل الاستثمارات التحويلية في أهداف التنمية المستدامة والتزامات اتفاق باريس في تحولات

(10) وفقاً لمربع أكسفورد لتتبع الاستجابات الحكومية لجائحة كوفيد-19.

الطاقة والبنية التحتية الرقمية والحماية الاجتماعية. وفي هذا السيناريو، لن تتمكن البلدان النامية من الشروع في أي استثمارات جديدة مجدية. فالديون القائمة ستجعلها غير جذابة للممولين الجدد، ويمكن أن تؤدي أعباء خدمة الديون المرتفعة إلى مزاحمة الإنفاق والاستثمارات الحكومية الحيوية. واستنادا إلى التصنيفات الائتمانية وتحليل مخاطر القدرة على تحمل الديون، من المتوقع أن تعاني مجموعة من 52 بلدا ناميا من ضائقة ديون شديدة. وتضم هذه البلدان 17 بلدا منخفض الدخل، و 18 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و 17 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وهو ما يمثل 15 في المائة من سكان العالم و 40 في المائة من الفقراء المعدمين في العالم. ولتحرير الحيز المالي وزيادة السيولة المالية، تدعو الخطة التحفيزية التي وضعها الأمين العام للنهوض بأهداف التنمية المستدامة إلى توفير موارد إضافية، وإعادة هيكلة فعالة للديون، وتوسيع نطاق تمويل التنمية.

51 - وستتسم الحقبة الجديدة من عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية بتركيز متزايد على التكنولوجيات الرقمية والتمويل، وهما عاملان تمكينيان حاسمان في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية. وتتيح التكنولوجيات الاستهداف الأسرع والأدق للمستفيدين أو تتيح للمستفيدين الحصول على الخدمات والاستحقاقات من بعد. ويمكن لآليات التمويل الابتكاري، مثل السندات ذات الأثر الاجتماعي أو الأثر الإنمائي، أن تساعد على تعبئة موارد من القطاع الخاص، ولكن يلزم موازنتها بتدابير لإعادة هيكلة الديون. وسيكون من الأولويات أيضا توسيع نطاق التأمين المتناهي الصغر للعمال غير النظاميين الذي توفره شركات التأمين أو التعاونيات أو المنظمات المجتمعية.

52 - ومع التحولات الديمغرافية وتغير المعايير الاجتماعية، هناك طلب متزايد على خدمات الرعاية والتركيز على اقتصاد الرعاية المتنامي. وبما أن النساء يمثلن حوالي 70 في المائة من القوة العاملة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية على الصعيد العالمي، بما في ذلك أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستكشف خيارات تُكمل خطط الحماية الاجتماعية العامة القائمة في اقتصاد الرعاية، على أن لا تكون بديلا لما يجب على الحكومات الوطنية والمحلية القيام به. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعزز "الحماية الاجتماعية من الناس للناس" التماسك الاجتماعي وتشجع الثقة والتضامن.

53 - وتشهد الحماية الاجتماعية نهضة في خطاب السياسات الإنمائية العالمية بسبب الأزمات المتعددة الجوانب التي تستلزم أنظمة حماية اجتماعية أكثر مرونة وشمولية. وفي حين أن طريقة العمل الموحدة للبرنامج الإنمائي مصنفة إلى حد كبير ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات القطرية، فقد يكون هناك مجال لمبادرة عالمية واحدة أو أكثر ذات أبعاد يمكن توسيعها، مما يجذب موارد القيادة البرنامجية والتشغيلية والفكرية نحو تحقيق هدف طموح واحد.

54 - وللمضي قدما، تتمثل الاستثمارات ذات الأولوية للبرنامج الإنمائي في وضع جيل جديد من خطط الحماية الاجتماعية الملائمة للعمال غير النظاميين من ذوي الدخل المنخفض وللنساء؛ وبناء القدرات والآليات الرقمية التي من شأنها أن تجلب المزيد من السكان إلى النظام المالي الرسمي وتعزز الوفورات، مع التواصل بشكل خاص مع النساء (الاستفادة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية الرقمية، بما في ذلك المدفوعات المقدمة من الحكومة إلى الأشخاص)؛ ودعم خطط المعاشات التقاعدية الصغيرة للعمال غير النظاميين ذوي الدخل المنخفض أو الأشد ضعفا. وسيقدم البرنامج الإنمائي بيان جدوى قويا لتمويل الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف والحوكمة، بوصف ذلك استثمارا ضروريا في رأس المال البشري، مما يمكن أن يحسن الإنتاجية والنمو الاقتصادي والرفاه العام.

التوصيات الرئيسية وردود الإدارة

التوصية 1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من ميزته النسبية لتحديد موضعه في دعم الحماية الاجتماعية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعطي الأولوية لدعم نظم الحماية الاجتماعية، مع بذل جهود أكبر لاستكشاف التقارب بين الحماية الاجتماعية والبرامج في مجالات أخرى مثل الحوكمة، والنمو الشامل، والتمكين الاقتصادي، والصحة، والقدرة على الصمود، والبيئة.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 1، ويسلم بأهمية استكشاف التقارب بين الحماية الاجتماعية ومجالات الممارسة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الاستفادة من حافظات صناديقه الرأسية القائمة. وللضفي قدما في هذا الصدد، يستثمر البرنامج الإنمائي بالفعل في القدرات والموارد في ثلاثة مجالات حاسمة هي: البرمجة والسياسات المتكاملة؛ والبيانات؛ والمعارف. وبالاستفادة من ميزته النسبية وبالشراكة مع الحكومات والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، سيدعم البرنامج الإنمائي البلدان في تعزيز نظمها للحماية الاجتماعية، وجعلها قادرة على مواجهة الصدمات، وواعية بالمخاطر، وشاملة للجميع، ومراعية للمنظور الجنساني.

التعليقات	النتائج*		تاريخ الإنجاز	الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية
	الحالة	الوحدة أو الوحدات المسؤولة		
		مكتب السياسات ودعم البرامج	الرُّبع الأخير من سنة 2023	1-1 في إطار البرنامج العالمي "الحوكمة من أجل الناس والكوكب"، يجري رسم خرائط لـ "نقاط القوة" المتصلة بالحوكمة لدعم نظم الحماية الاجتماعية، (بما في ذلك مؤشرات البيانات/الحوكمة المتعلقة بالحماية الاجتماعية).
		مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية	الرُّبع الأخير من سنة 2023	2-1 تطوير إطار العمل الاجتماعي في مجال البيئة والقدرة على الصمود لضمان الإدماج المنهجي لعناصر الحماية الاجتماعية في قائمة الصناديق الرأسية.
		مكتب السياسات ودعم البرامج	الرُّبع الثالث لسنة 2023	3-1 ضمان تعميم أبعاد الحماية الاجتماعية في تعهد الزعماء من أجل الطبيعة وفي مسارات عمله وأهدافه ذات الصلة.

التوصية 2 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعرض بالتفصيل نهجه البرنامجي للحماية الاجتماعية وأن يقدم توجيهها عمليا لتحديد وضعه الاستراتيجي في مختلف السياقات القطرية. وينبغي للمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي أن تختار عددا محدودا من الحلول ذات العائد المرتفع من طائفة المجالات التي يغطيها عرض الحماية الاجتماعية وتركز عليها، استنادا إلى تحليل دقيق للسياق المحدد. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز دعمه للحماية الاجتماعية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 2، ويسلم بالحاجة إلى توفير توجيه عملي للمكاتب القطرية دون توقف في ما يتعلق بوضعه الاستراتيجي في جميع السياقات الإنمائية. وسيواصل البرنامج الإنمائي، بوصفه شريكا إنمائيا موثوقا به، تقديم خدمات متكاملة، بالعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعم الحكومات في صياغة استراتيجيات ومبادرات للتصدي للتحديات الإنمائية المعقدة، باستخدام مجموعة من الأصول والأدوات والخدمات المصممة حسب الطلب. ويلتزم البرنامج بتقديم الدعم للبلدان في تقييم وتحديد المخاطر ونقاط الضعف التي يواجهها سكانها، مما يمكن من وضع حلول للحماية الاجتماعية واعية بالمخاطر وملائمة لتلبية احتياجات محددة لكل بلد. وسيستمر نشر عرض الحماية الاجتماعية الذي يقدمه البرنامج الإنمائي بناء على طلب قطري، ولكن تخصيص الموارد لعمله البرنامجي سيتبع

<p>الصيغة المتفق عليها مع المجلس التنفيذي، التي تعطي الأولوية للفئات الأشد ضعفاً أولاً. وعند استهداف العراقيين التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، بما فيها أقل البلدان نمواً، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز عمله بشأن خطط تمويل الحماية الاجتماعية، والقدرة على تحمل الديون، وتصميم السياسات وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، ومع التسليم بأن احتياجات الحماية الاجتماعية تكون أكبر في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، حيث غالباً ما تكون النظم الأساسية غير موجودة، فإن توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية في البلدان المتوسطة الدخل مقيد بسبب مصادر الإيرادات الهشة التي تتعرض لضغوط شديدة وسط التعافي وأزمة المالية العامة الكلية. وفي هذه السياقات، يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم المشورة في مجال السياسات والدعم التقني، فضلاً عن التحليلات لدعم إصلاح نظام الحماية الاجتماعية الوطني نحو نظام أكثر شمولاً يعطي الأولوية للشرائح الضعيفة من السكان، بسبل منها تحديد نطاق خيارات التمويل المستدامة.</p>			
1-2	العمل مع البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لتقييم الفرص والحوافز في ما يتعلق بتوسيع نطاق آليات التضامن والآليات المجتمعية لإكمال تغطية الحماية الاجتماعية القائمة للقطاعات العام والخاص.	الرُّبع الأخير من سنة 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية
2-2	زيادة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع برنامج عمل الدوحة (2021-2022)، لتصميم وتخطيط وتنفيذ آليات حماية اجتماعية شاملة وقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، ومستدامة مالياً، والارتقاء بخطة الحماية الاجتماعية.	الرُّبع الأخير من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج، ومكتب إدارة الأزمات، والمكاتب الإقليمية
<p>التوصية 3 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسعى إلى تعزيز الصلة بين خطط الحماية الاجتماعية ومرحلة انتقالية خضراء وعادلة. وفي هذا الصدد، ينبغي له أن يعزز دعمه لبرامج سوق العمل النشطة، بما يتجاوز مشاريعه المتعلقة بجانب العرض وتنمية المهارات، وجعلها ملائمة للاتجاهات التكنولوجية والبيئية الراهنة.</p>			
<p>رد الإدارة:</p> <p>يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول التوصية 3، ويلتزم بتعزيز الصلة بين الحماية الاجتماعية والتحول الأخضر. وسيحقق ذلك من خلال التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الفئات الضعيفة الناتجة عن التحول الأخضر، وإرساء حماية اجتماعية شاملة ومراعية للمنظور الجنساني لمواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ، ودعم الأفراد والأسر المتضررة من التدهور البيئي والإنتاج غير المستدام. ولتعزيز سياسات سوق العمل النشطة، سيدعم البرنامج الإنمائي البلدان في توسيع نطاق الحلول الشاملة لسوق العمل، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص الناشئة مع التحول الرقمي ومستقبل العمل.</p>			
1-3	استخدام منصة البيانات المستقبلية لوضع نماذج لسيناريوهات أوجه الترابط بين الحماية الاجتماعية والتحول الأخضر وأثره.	الرُّبع الأخير من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
2-3	وضع إطار لمشاركة القطاع الخاص في تنمية المهارات، بما في ذلك خطط التمويل والأدوات والإرشادات بشأن المجالات ذات الأولوية مثل المهارات الرقمية والخضراء ومهارات القرن الحادي والعشرين ومستقبل العمل (يساهم أيضاً في التوصيتين 5 و 6).	الرُّبع الأخير من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
3-3	وضع إرشادات للمكاتب القطرية لتصميم برامج سوق العمل النشطة التي تمكّن من خلق فرص العمل وبناء قوة عاملة قادرة على الصمود في سياق التحول الأخضر.	الرُّبع الثاني من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
4-3	دعم البلدان المستفيدة من البرامج في وضع إطار لتقييم الخسائر والأضرار بدمج بشكل كاف تدخلات الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر عرضة للصدمات المناخية.	الرُّبع الثاني من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية

التوصية 4 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز الروابط بين المساعدة الإنسانية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية على الصعيد القطري، وأن يربط على نحو أفضل بين النهج القصيرة الأجل والطويلة الأجل في سياق نهج تكيفي وقادر على مواجهة الصدمات إزاء الحماية الاجتماعية.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 4، ويسلم بضرورة تعزيز الروابط بين المساعدة الإنسانية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية بهدف التصدي للفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي، مما يسهم في تعزيز القدرة على الصمود. وفي البلدان المتأثرة بالأزمات والنزاعات ستصمم مبادرات الحماية الاجتماعية التكيفية بحيث تستهدف أكثر فئات السكان ضعفاً، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون والمتضررون من النزاعات والكوارث الطبيعية.

1-4	وضع إرشادات بشأن دمج الحماية الاجتماعية في خطط التأمين، مع التركيز على صغار المنتجين، والبناء على العمل الجاري مع صناعة التأمين.	الرُّبع الثاني من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
2-4	تقييم خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية وإدماج الأشخاص المشردين داخليا، والقيام، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة المعنيين، بوضع توجيهات في مجال السياسات يُسترشد بها في التدخلات البرنامجية على المستوى القطري.	الرُّبع الأخير من سنة 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج، ومكتب إدارة الأزمات
3-4	نشر التوجيهات المتعلقة بسبل العيش والتعافي الاقتصادي في حالات الأزمات وما بعد الأزمات، بما في ذلك وحدة عن الحماية الاجتماعية، من خلال سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية والقطرية.	الرُّبع الأخير من سنة 2023	مكتب إدارة الأزمات، ومكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية
4-4	زيادة الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية لتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية استنادا إلى مؤشر الضعف المتعلق بالفقر المتعدد الأبعاد لبناء القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود لفقراء المناطق الحضرية والفئات المهمشة.	الرُّبع الأخير من سنة 2023	مكتب إدارة الأزمات، ومكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية

التوصية 5 - يسلط الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي لنظم تحديد الهوية الوطنية الضوء على أن استخدام التكنولوجيا ينطوي على إمكانية تبسيط المساعدة المقدمة من شبكات الأمان الاجتماعي على الصعيد القطري. واستنادا إلى عمله الجاري، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل تعزيز دعمه للرقمنة من أجل الحماية الاجتماعية مع السعي إلى سد الفجوة الرقمية.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول هذه التوصية ويلتزم بتوسيع نطاق استخدام الرقمنة في مجال الحماية الاجتماعية. وسيواصل البرنامج الإنمائي الدعوة إلى أن تستخدم البلدان الرقمنة لبناء السجلات الاجتماعية والاحتفاظ بها، وتتبع أنظمة الدفع الرقمية، وزيادة الشفافية، وتحسين آليات الرصد والتقييم، واستخدام الرقمنة والتعلم الآلي لوضع تحليلات تنبؤية للكشف عن الاحتياك في نظم التأمين الاجتماعي، وخدمات واستحقاقات الحماية الاجتماعية الأخرى. وعلى المستوى القطري، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع الحكومات في بناء منصات رقمية تمكن المواطنين من الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية والاستفادة منها، وكذلك تيسر الحوار والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع مبادرات ومشاريع رقمية مشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون عمل البرنامج الإنمائي بشأن البنية التحتية الرقمية العامة، مثل منصات الهوية الرقمية وأنظمة الدفع، بمثابة لبنات بناء أساسية للابتكارات والخدمات الرقمية التي تعود بالنفع على الجميع.

1-5	استخدام برنامج اللياقة الرقمية التابع للبرنامج الإنمائي، وشبكة دعاة الرقمية، وجماعات ممارسي الرقمية لتحسين الاستفادة من الرقمنة لدعم مبادرات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك وضع دليل رقمي بشأن الحماية الاجتماعية.	الرُّبُع الأخير من سنة 2024	المكتب الرئيسي للشؤون الرقمية، مكتب السياسات ودعم البرامج
2-5	تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع قابلية التشغيل البيني بين السجلات التأسيسية (التسجيل المدني والإدارة الوطنية) وسجلات الحماية الاجتماعية من خلال عمليات الرقمنة الشاملة.	الرُّبُع الأخير من سنة 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية
3-5	وضع إطار لمشاركة القطاع الخاص في تنمية المهارات، بما في ذلك الأدوات والإرشادات بشأن النمو والمجالات ذات الأولوية مثل المهارات الرقمية، والمهارات الخضراء ومهارات القرن الحادي والعشرين ومستقبل العمل، وكذلك التدخلات التمويلية في هذه المجالات (يساهم أيضا في التوصيتين 2 و 6).	الرُّبُع الأخير من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
التوصية 6 - ينبغي استكشاف الشراكات لإتاحة الفرصة لاتباع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً في سياق دعم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية وفي نُهج تمويل الحماية الاجتماعية.			
رد الإدارة:			
<p>يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول التوصية 6، وهو ملتزم بالاستفادة من الشراكات القائمة والسعي إلى إقامة شراكات جديدة، لا سيما مع القطاع الخاص، للسماح باتباع نهج أكثر شمولية وتكاملاً لدعم النظم الوطنية للحماية الاجتماعية. ويولي البرنامج الإنمائي الأولوية للشراكات كوسيلة لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية للسكان. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل عن كثب مع الكيانات الحكومية في البلدان المعنية، وهو ملتزم بتطوير الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، لا سيما في سياق المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل.</p> <p>ويوافق البرنامج الإنمائي على ضرورة إيلاء الأولوية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل، وتنمية المهارات، وتمويل الحماية الاجتماعية. وينبغي أن يتوخى هذا أيضاً زيادة المشاركة في تصميم وتنفيذ مبادرات خلق فرص العمل وتنمية المهارات. ومن خلال العمل مع الكيانات الرئيسية في القطاعين العام والخاص، سيعزز البرنامج الإنمائي مدى استجابة وشمولية نظم المهارات الوطنية، وسيمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اكتساب المهارات اللازمة لإجراء تحول رقمي شامل، وسيساعد على الحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء والتهميش للفئات المحرومة نتيجة للطبيعة المتغيرة للعمل. وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضاً التركيز بقوة على دعم وجلب التمويل من القطاع الخاص للعمل المجتمعي.</p>			
1-6	الاستفادة من الشراكات لنشر وتنفيذ المسرع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية.	الرُّبُع الأخير من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
2-6	إعداد أدوات مالية جديدة بشأن مخصصات التنوع البيولوجي، بما في ذلك تجريب سندات إنقاذ النور، لتوجيه التمويل نحو سبل عيش المجتمعات المحلية ورفاهها.	الرُّبُع الأخير من سنة 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج
التوصية 7 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز مساهمته في الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، ولا سيما من خلال دعمه للعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والقطاع غير الرسمي.			

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 7 تمام القبول، وهو ملتزم بالنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال وضع استراتيجيات وبرامج وطنية ودون وطنية للحماية الاجتماعية مراعية للمنظور الجنساني، فضلا عن معالجة المعايير الجنسانية المؤسسية التي تؤثر سلبا على تقديم الخدمات. وبالإضافة إلى بناء القدرة على الصمود، سيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للمعوقات المتصلة بالمساواة الجنسانية (مثل التمثيل المفرط للمرأة في العمالة غير النظامية) وفي دعم تطوير نظم الرعاية التي تعمل بشكل جيد والتي تعترف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقلصها وتعيد توزيعها. وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، سيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على الأمن الاقتصادي للمرأة وتمكينها للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التحول الأخضر، فضلا عن معالجة مواطن الضعف الجنسانية بسبب الصدمات المناخية.

1-7	إنشاء مختبر تعلم عالمي بشأن الاقتصادات التي تراعي المساواة بين الجنسين للارتقاء بالقدرة المؤسسية على تصميم وتنفيذ برامج تتضمن خطة للاقتصادات التي تراعي المساواة بين الجنسين مع توسيع نطاق نظم الرعاية والحماية الاجتماعية.	الرُّبع الأخير من سنة 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج
2-7	تطوير المبادرة العالمية الرئيسية للاقتصاد القائم على المساواة لتوسيع نطاق الممارسات والنماذج الجيدة الحالية وتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة.	الرُّبع الأخير من سنة 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج

* يجري تتبّع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.